المحاضرة الأولى: مضمون المنهج العلمي في الاقتصاد الإسلامي

أولا: الإسلام والعلم

الإسلام دين العلم والمعرفة وقد دعا الله تعالى في آيات كثيرة من كتابه إلى التعقل والتفكر، والتدبر والتأمل، ونعى على أولئك الذين يُعطِّلون عقولهم، فلا يُعْمِلونها فيما خُلقت له (**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ**) [الأعراف: 179].

- تشريف قرآني مجيد للعلم حيث ابتدأ به القرآن الكريم آياته، وتكررت فيه كلمة العلم نحو سبعمائة وخمسين مرة.

-ذكرت أربعون حديثا نبويا فقط في مجال فضل طلب العلم وحده، وغيرها في المجالات الأخرى كثير.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارا، ولا درهما إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر). أخرجه الترمذي وأبو داود وبن ماجة.

-العلوم الدنيوية ضرورة لتنمية معاش المسلمين. يقول الله عز وجل: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود: 61).

- الترابط القوي والمتين بين الظواهر المادة، وظواهر الروح، تحقيقا لغرض التكليف الإلهي في الخلق للإنسان.

- عموم نصوص الشرع الحنيف تحث على تحصيل كل أنواع العلوم النافعة، وتنوه بالعلماء، وأن طالب العلم الدنيوي النافع مأجور إذا صلحت نيته.

-تعطى الزكاة لطالب العلم، ولا تعطى لمن يريد الانقطاع للعبادة، إذ لا رهبانية في الإسلام.

والأدلة كثيرة في فضل العلم ومكانة العلماء.

ثانيا: أصالة المنهج العلمي لدى المسلمين

برع المسلمون في كثير من المناهج العلمية لكن أهمها:

1-منهج البحث التاريخي: طبق خاصة بعلم مصطلح الحديث، حيث أسسوا قواعد دقيقة في مجالات نقد النصوص، وفحص الوثائق، كما عرفوا طرق التحليل، والتركيب التاريخية، وقد برع في هذا ابن خلدون. فقد استخدم المنهج التاريخي، لتفسير بعض الظواهر العرضية التي قابلها.

2-المنهج التجريبي: التجربة لدى العلماء طريق العلم، وأدى بهم ذلك إلى اتخاذ قواعد منهج تجريبي نشأ في بيئة إسلامية خالصة. وقد توصلوا إلى اكتشافات علمية هامة وأضافوا إلى العلم الكثير.

ثالثا: التعريف بالاقتصاد الإسلامي

1-تعريف الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه: "علم يبحث في الأحكام الشرعية والحلول الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة، والأمن والاستقرار".

2-تأسيس الاقتصاد الإسلامي

بداية انطلاقة بناء الاقتصاد الإسلامي، ارتكزت على جهود أفراد في مؤسسات مختلفة منها أحمد النجار بقسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية، ومحمد نجاة الله صديقي ومحمد أنس الزرقا بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ومحمد عمر شابرا بمؤسسة النقد العربي .

3-موضوعات الاقتصاد الإسلامي

3-1-النظام الاقتصادي: ويدرس مجموعة من المواضيع الأساسية:

- **الموضوعات الاقتصادية:** يدرس الاقتصاد الإسلامي مجمل الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والنفقات والإيرادات، كما يبحث في الأحكام الشرعية للمعاملات والعقود المالية بشكلها المعاصر . كما يستخدم النظرية والأدوات التحليلية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لتحليل وفهم هذه الموضوعات.
- **المستجدات الاقتصادية**: يدرس الاقتصاد الإسلامي الأدوات والصيغ المالية والنقدية المعاصرة مثل الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان وغيرها .
- **حكمة الوجوب أو التحريم:** مجموعة من الموضوعات الاقتصادية تحتاج إلى معرفة الآثار الإيجابية"الوجوب"، أو السلبية"التحريم".
- **رفاهية الإنسان**: دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق الرفاهية باستخدام القوانين والنظريات والسياسات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية. خاصة في مجالات سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية.

3-2-السياسات الاقتصادية

حلول الأزمات الاقتصادية: يقدم الاقتصاد الإسلامي الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية مثل التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية وغيرها.

كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية: البحث في أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين، لتطبيق فريضة الزكاة، أو تطبيق أحكام الوقف، أو التعامل في المعاملات والأدوات المالية المختلفة.

3-3-التراث الاقتصادي الإسلامي

البحث في الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والاستفادة من التاريخ الاقتصادي الإسلامي في خدمة الواقع الاقتصادي الراهن.

4-علمية الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي علم ونظام ومذهب يتضمن تحليل السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية والعمليات والمؤسسات المتصلة بإنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة، تلبية لحاجات المجتمع المتنوعة.

فالبحث في الاقتصاد الإسلامي يقوم على الجوانب الواقعية من السلوك الاقتصادي، وعلى الجوانب المعيارية من هذا السلوك، وهو في هذا لا يختلف عن الاقتصاد كعلم معاصر إلا من حيث طبيعة الضوابط التي تحكمه.

رابعا:مراحل دراسة الظاهرة الاقتصادية

1-مرحلة علوم الوحي: كان فيها تدوين المعرفة الإسلامية التي مصدرها القرآن الكريم والسنة الشريفة، ويمكن صياغة النظرية الاقتصادية من خلال الآيات القرآنية التي تناولت الظاهرة الاقتصادية،ونصوص الأحاديث النبوية الشريفة في المجال الاقتصادي ،وكانت هذه المرحلة منذ بداية القرن الهجري الأول وحتى بداية القرن الهجري الثاني.

2-مرحلة الفقه الاقتصادي، وذلك منذ بداية القرن الهجري الثاني وحتى القرن الثالث، حيث ظهرت الأفكار الاقتصادية الكلية،مثل الملكية وتحريم الربا . ومن أبرز كتب الفقه الاقتصادي في تلك المرحلة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، والمغني لابن قدامة، والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم الجوزية وغيرها.

3-مرحلة الدراسات الاقتصادية المستقلة: من القرن الثالث الهجري وحتى القرن السابع الهجري ،ومن أبرزها،كتاب الخراج لأبي يوسف، الذي يعبر عن عطاء مبكر وعميق ، وهو ليس كتاب في المالية العامة في الإسلام فحسب، وانما هو أوسع من ذلك، فقد تضمن الكثير من الأفكار الاقتصادية.

4-مرحلة الاقتصاد التحليلي : الذي يعتمد على النظرية الاقتصادية في القرن الثامن، ومن أبرز مصادره كتاب المقدمة لمؤلفه عبد الرحمن بن خلدون، وقد استفاد منه العالم الغربي في مجال فلسفة التاريخ، الذي أفادوا منه في قراءة المجتمعات البشرية، والعوامل الحاكمة للحركة التاريخية، وأنشؤوا بفضله كل العلوم الاجتماعية.

خامسا: النظرية الاقتصادية الإسلامية

النظرية هي بناء معرفي محكم، يضم مجموعة من المفاهيم والقوانين والافتراضات التي تعطينا نظرة منظمة لظاهرة ما، عن طريق تحديد العلاقات المختلفة بين المتغيرات الخاصة بتلك الظاهرة، بهدف وصف أو تفسير تلك الظاهرة.

1-أسس النظرية الاقتصادية

- استخدام برأس المال في الاقتصاد الحقيقي القائم على إنتاج السلع والخدمات، بعيدا على المضاربة بالأموال مثل الربا وبيع الديون، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع .

- حماية السوق من أي عوامل خارجية قد تؤثر على القيمة الحقيقية للسلعة، ويتحدد سعر السلعة خاضعا لقانون العرض والطلب فقط.

- التملك ومنع بيع الشيء قبل قبضه ومعاينته والتأكد من وجوده.

- اعتبار الذهب والفضة أساس النظام النقدي، وتغطية إصدار الأوراق النقدية.

- الوسطية التي تحقق التوازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع, وذلك بعكس النظرية الفردية الرأسمالية.

-نظرية تبنى على الأخلاق لتجنب الأزمات الاقتصادية، وأهم أسبابها الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل الاستغلال والشائعات المغرضة والاحتكار والغش والتدليس.

2-الصياغة الإسلامية للظاهرة الاقتصادية

- التفرقة بين الظاهرة والمعرفة العلمية في الاقتصاد يساهم في التوصل إلى القواعد الكلية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

- يساعد فهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية في التوصل إلى القواعد الكلية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

- تمهد القواعد الكلية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية لصياغة نظرية اقتصادية إسلامية جديدة.

-يعتمد منهج صياغة المعرفة الاقتصادية من تطبيقات العهد النبوي على منهجية تختلف عن علم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، وعلم الفقه، وهي منهجية مختلفة خاصة بها، وترتكز على:

- تناول القضية أو المشكلة أو الظاهرة المعيشية من خلال السرد القرآني لها، ثم تفسيرها من أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

- معرفة تطبيقاتها في العهد النبوي أولا ومن تطبيقات العهد الراشد، لمعرفة طبيعة تطورات التطبيق، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف مع تطبيقات العهد النبوي.

- استعمال الترابط الفكري والرياضي، ودمج النظرية والتطبيق، وهذا الأسلوب يبقى واضحا في علم المعاش وعلم الفرائض. وبأسلوب تتداخل فيه قضايا الإطار الفقهي وحفظ كليات الشريعة الخمسة (الدين – النفس– العقل – النسل – المال).

3-صياغة النظرية الاقتصادية

مع فرضية تتابع النسق المعرفي الإسلامي تحتاج صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية إلى فروض أساسية:

- ربط الظاهرة الاقتصادية بالقواعد الشرعية والاجتماع والسياسة كمنهج أصيل.

- فهم حدود العلاقة بين الفكر والواقع الذي برز فيه يؤدي إلى عمل منهجي مستقيم مع هذا الفكر، بحيث لا يؤدي إلى إغراقه في واقعه التاريخي، ومن ثم يلغي إمكانية الاستفادة منه وإبراز ما يتجاوز الزمان والمكان في أفكاره، وفي الوقت نفسه لا يضفي عليه صفة العموم والإطلاق والصلاحية الكاملة.

-التفرقة بين الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي لأن التعامل المنهجي مختلف، فمنهج الفقيه هو النص وتفسيره مما يمكن من التوصل إلى الحكم المناسب. أما منهج الاقتصادي فيعتمد على فهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة الاقتصادية وتفسيره استنادا على فهم النص، ومثال ذلك تعدد رؤية المدارس الفقهية في المعاملات الاقتصادية.

-مرحلة الفقه الاقتصادي مهدت لظهور مرحلة الفكر الاقتصادي الإسلامي وهما متكاملتان.